

Distr.: General
5 August 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 137 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

أنشطة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في الفترة من 1 آب/أغسطس 2021 إلى 31 تموز/يوليه 2022

تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من 1 آب/أغسطس 2021 إلى 31 تموز/يوليه 2022. وقد عقدت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة خلال هذه الفترة أربع دورات، تولى رئاستها كل من جانيت سانت لورانت (الولايات المتحدة الأمريكية)، بصفتها رئيسة، وأغوس جوكو برامونو (إندونيسيا) بصفته نائباً للرئيسة. وكما درجت العادة على مر تاريخ اللجنة، حضر جميع الأعضاء جميع الدورات خلال فترة تعيينهم. ويتضمن الفرع الثاني من التقرير لمحة عامة عن أنشطة اللجنة، وحالة تنفيذ توصياتها، وخططها لعام 2023. ويتضمن الفرع الثالث التعليقات التفصيلية للجنة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/150

090922 090922 22-12296 (A)



المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
3	ثانيا - أنشطة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة
3	ألف - لمحة عامة عن دورات اللجنة
4	باء - حالة تنفيذ توصيات اللجنة
5	جيم - لمحة عامة عن خطط اللجنة لعام 2023
6	ثالثا - التعليقات التفصيلية للجنة
6	ألف - حالة تنفيذ توصيات الهيئات الرقابية التابعة للأمم المتحدة
13	باء - إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية
16	جيم - فعالية أنشطة المراجعة والتحقيق والتفتيش والتقييم التي يضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وكفاءتها وأثرها
22	دال - تقديم التقارير المالية
26	هـاء - التنسيق بين الهيئات الرقابية التابعة للأمم المتحدة
27	واو - التعاون والتواصل
27	رابعا - الاستنتاج

أولا - مقدمة

- 1 - أنشأت الجمعية العامة بموجب قرارها 248/60 اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بوصفها هيئة فرعية تخدم بصفة هيئة استشارية خبيرة وتساعد الجمعية العامة في الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال الرقابة. ووافقت الجمعية العامة، بموجب قرارها 275/61، على اختصاصات اللجنة، وعلى معايير الانضمام إلى عضويتها، على النحو المبين في مرفق ذلك القرار. ويؤذن للجنة، وفقا لاختصاصاتها، بعقد أربع دورات في السنة كحد أقصى.
- 2 - وتقدم اللجنة، وفقا لاختصاصاتها، تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة يتضمن موجزا لأنشطتها وما يتصل بها من مشورة. ويغطي هذا التقرير السنوي الخامس عشر الفترة من 1 آب/أغسطس 2021 إلى 31 تموز/يوليه 2022.
- 3 - ومطلوب من اللجنة أيضا أن تسدي المشورة إلى الجمعية العامة بشأن امتثال الإدارة للتوصيات المتعلقة بالمراجعة وغيرها من التوصيات الصادرة عن الهيئات الرقابية؛ والفعالية العامة لإجراءات إدارة المخاطر وأوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية؛ والآثار العملية المترتبة على المسائل والاتجاهات الواردة في البيانات المالية وتقارير مجلس مراجعي الحسابات؛ ومدى ملاءمة الممارسات المحاسبية وممارسات الإفصاح المتبعة في المنظمة. وتقدم اللجنة المشورة أيضا إلى الجمعية العامة بشأن الخطوات اللازمة لاتخاذها لتيسير التعاون بين الهيئات الرقابية.
- 4 - ويتناول هذا التقرير المسائل المحددة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من حيث صلتها بمسؤوليات اللجنة المذكورة أعلاه.

ثانيا - أنشطة اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

ألف - لمحة عامة عن دورات اللجنة

- 5 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة أربع دورات: من 7 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر 2021 (الدورة السادسة والخمسون)، ومن 16 إلى 18 شباط/فبراير 2022 (الدورة السابعة والخمسون)، ومن 19 إلى 21 نيسان/أبريل (الدورة الثامنة والخمسون)، ومن 20 إلى 22 تموز/يوليه (الدورة التاسعة والخمسون). ونظرا للتحديات المرتبطة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عقدت الدورتان السادسة والخمسون والسابعة والخمسون افتراضيا، في حين عقدت الدورتان الثامنة والخمسون والتاسعة والخمسون بطريقة هجينة في جنيف ونيويورك، على التوالي.
- 6 - وتؤدي اللجنة مهامها وفق نظامها الداخلي المعتمد، الوارد في مرفق تقريرها السنوي الأول (A/63/328). وحتى الآن، حضر جميع أعضاء اللجنة جميع دوراتها. وكانت جميع القرارات التي اتخذتها اللجنة بالإجماع؛ بيد أن نظامها الداخلي يسمح للأعضاء بتسجيل معارضتهم فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذ بالأغلبية.
- 7 - وخلال الدورة السادسة والخمسين، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر 2021، أعاد أعضاء اللجنة بالإجماع انتخاب جانيت سانت لورانت (الولايات المتحدة الأمريكية) رئيسة، وأغوس جوكو برامونو (إندونيسيا) نائبا للرئيسة لعام 2022. وعلاوة على ذلك، استضافت اللجنة اجتماعاً سادسا لرؤساء ونواب

رؤساء لجان الرقابة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لمناقشة أفضل الممارسات والدروس المستفادة وغيرها من المسائل التي تهم دوائر الرقابة التابعة للأمم المتحدة. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن اللجنة في موقعها الشبكي (www.un.org/ga/iaac) بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

8 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشرت اللجنة ثلاثة تقارير: التقرير السنوي الذي قدمته اللجنة إلى الجمعية العامة عن الفترة من 1 آب/أغسطس 2020 إلى 31 تموز/يوليه 2021 (A/76/270)؛ وتقريران مقدمان إلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، عن الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 (A/76/720)، وعن الميزانية البرنامجية المقترحة للمكتب لعام 2023 (A/77/85).

باء - حالة تنفيذ توصيات اللجنة

9 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عالجت اللجنة مسائل عديدة، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ توصيات هيئات الرقابة، وإدارة المخاطر في المؤسسة، والأمن السيبراني، والبيان المتعلق بالرقابة الداخلية، وعمليات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والإبلاغ المالي. وتتابع اللجنة تنفيذ توصياتها في إطار بندٍ عاديٍّ من بنود جدول أعمالها في كل دورة. وتتصل بعض التوصيات الهامة التي قدمتها اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بما يلي:

- (أ) ضرورة أن تستخدم الإدارة الدروس المستفادة من تحليل الأسباب الجذرية لانخفاض معدل التنفيذ من جانب بعض كيانات الأمانة العامة كوسيلة لتنفيذ توصيات هيئات الرقابة في حين وقتها؛
- (ب) ضرورة أن يواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية والإدارة تحسين دقة المواعيد أثناء عملية التنفيذ لأن تنفيذ التوصيات في حين وقتها عنصر هام من عناصر نظام المساءلة؛
- (ج) ضرورة إجراء حوار بين وحدة التفتيش المشتركة ولجنة الإدارة وبعض كيانات الأمانة العامة لتحديد سبل تحسين المعدل المنخفض لقبول الكيانات المعنية لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة؛
- (د) ضرورة توسيع نطاق تنفيذ إدارة المخاطر في المؤسسة على نطاق المنظمة بأسرها؛
- (هـ) ضرورة أن ينظر مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في خطط عمله المقبلة، في ضرورة إجراء استعراضات شاملة للإدارات غير البرنامجية التي لم تعد خاضعة لتقييم البرامج من قبل شعبة التفتيش والتقييم التابعة للمكتب؛
- (و) ضرورة أن ينجز المكتب مؤشرات الأداء الأساسية المتعلقة بنظام السجل المتكامل لقياس الأداء، وكذلك إنجاز الأهداف والنتائج المتعلقة بالمؤشرات المتبقية؛
- (ز) ضرورة أن يعالج المكتب مسألة مستويات الشواغر على سبيل الأولوية، وأن يسترشد بالدروس المستفادة من الجائحة في خطط عمل المكتب وعمليات تقييم المخاطر في المستقبل؛
- (ح) ضرورة أن تجري شعبة التحقيقات تحليلاً للأسباب الجذرية التي تؤدي بالتحقيقات إلى تجاوز الأطر الزمنية المستهدفة، بما يشمل أي قيود مفروضة على الموارد، وأن تقترح حلولاً لتحسين الأطر الزمنية؛

(ط) ضرورة قيام اللجنة برصد التقدم المحرز فيما يتعلق بتنقيح البيان المتعلق باستبيان تقييم الضوابط الداخلية وتنفيذ خطة المعالجة؛

(ي) ضرورة قيام الإدارة بتحسين الإبلاغ عن الغش والغش المفترض، بما في ذلك البت في قضايا التحقيق المعلقة؛

(ك) ضرورة أن تنتظر الجمعية العامة في استراتيجيات بديلة لتمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للتخفيف من حدة هذه المخاطر التي تتزايد باستمرار.

جيم - لمحة عامة عن خطط اللجنة لعام 2023

10 - تضطلع اللجنة بمسؤولياتها، على النحو المحدد في اختصاصاتها، وفقاً للجدول الزمني المقرر لدورات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ودورات الجمعية العامة. وستواصل اللجنة جدولة دوراتها وأنشطتها لكفالة تنسيق تفاعلها مع الهيئات الحكومية الدولية وإتاحة تقاريرها في المواعيد المحددة لها. وقد حددت اللجنة، في استعراض أولي لخطة عملها، عدة مجالات رئيسية ستكون محل التركيز الرئيسي لكل دورة من دوراتها الأربع المقرر عقدها في السنة المالية 2023 (انظر الجدول 1).

الجدول 1

خطة عمل اللجنة من 1 آب/أغسطس 2022 إلى 31 تموز/يوليه 2023

الدورة	مجال التركيز الرئيسي	النظر في تقرير اللجنة على الصعيد الحكومي الدولي
الستون	استعراض خطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2023 في ضوء خطط عمل الهيئات الرقابية الأخرى	اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، الربع الأول من عام 2023
السادسة	الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024	الجمعية العامة، الجزء الثاني من الدورة السابعة والسبعين المستأنفة
السابعة	الآثار العملية المترتبة على المسائل والاتجاهات الواردة في البيانات المالية وتقارير مجلس مراجعي الحسابات	الجمعية العامة، الجزء الثاني من الدورة السابعة والسبعين المستأنفة
الثامنة	التنسيق والتعاون بين الهيئات الرقابية، بما في ذلك استضافة اجتماع تنسيقي للجان الرقابة	الجمعية العامة، الجزء الثاني من الدورة السابعة والسبعين المستأنفة
التاسعة	انتخاب الرئيس ونائب الرئيس لعام 2023	الجمعية العامة، الجزء الثاني من الدورة السابعة والسبعين المستأنفة
العاشر	حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات الرقابية	الجمعية العامة، الجزء الثاني من الدورة السابعة والسبعين المستأنفة
الحادي عشر	تقرير اللجنة عن ميزانية حساب الدعم لمكتب خدمات الرقابة الداخلية	الجمعية العامة، الجزء الثاني من الدورة السابعة والسبعين المستأنفة
الثاني عشر	استعراض إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المؤسسة	الجمعية العامة، الجزء الثاني من الدورة السابعة والسبعين المستأنفة
الثالث عشر	الآثار العملية المترتبة على المسائل والاتجاهات الواردة في البيانات المالية وتقارير مجلس مراجعي الحسابات	الجمعية العامة، الجزء الثاني من عام 2023

الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية للسنة المنتهية في الجمعية العامة، الجزء الرئيسي من
31 كانون الأول/ديسمبر 2024

التنسيق والتعاون بين الهيئات الرقابية

المشاريع التحويلية والمسائل الناشئة الأخرى

الثالثة والستون إعداد التقرير السنوي للجنة الجمعية العامة، الجزء الرئيسي من
الدورة الثامنة والسبعين

استعراض إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المؤسسة

حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات الرقابية

التنسيق والتعاون بين الهيئات الرقابية

11 - وتضع اللجنة في اعتبارها، عند التخطيط لأعمالها، الأحداث التالية ذات الصلة التي يمكن
أن تؤثر في الأنشطة المتعلقة بعملها:

(أ) نضوج مختلف مبادرات الإصلاح/التحول التي باشرت بها المنظمة؛

(ب) الوضع المالي للمنظمة؛

(ج) أثر "الوضع الطبيعي الجديد"، الناجم عن جائحة كوفيد-19، على أعمال اللجنة؛

(د) الدروس المستفادة من التقييمات الخارجية والذاتية التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

ثالثاً - التعليقات التفصيلية للجنة

ألف - حالة تنفيذ توصيات الهيئات الرقابية التابعة للأمم المتحدة

12 - إنَّ اللجنة مكلفة، بموجب الفقرة 2 (ب) من اختصاصاتها، بتقديم المشورة إلى الجمعية العامة بشأن
التدابير الرامية إلى كفالة امتثال الإدارة للتوصيات المنبثقة عن مراجعة الحسابات والهيئات الرقابية الأخرى.
وتؤكد اللجنة أن نقاط الضعف التي حددتها الهيئات الرقابية إذا عولجت معالجة تامة في حين وقتها، فإن
فرص تحقيق المنظمة لأهدافها ستتحسن كثيراً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة، كإحدى
ممارساتها المعهودة، حالة تنفيذ الإدارة لتوصيات الهيئات الرقابية التابعة للأمم المتحدة.

مجلس مراجعي الحسابات

13 - وفقاً للممارسة المعهودة، تلقت اللجنة النسخ المسبقة لتقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة
المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. ووفقاً للخلاصة الموجزة للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة
في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية السنوية لعام 2021 (A/77/240)، استمر متوسط
معدل التنفيذ العام لتوصيات الفترات السابقة التي لم تُنفَّذ بعد بالنسبة للكيانات التي تقع ضمن اختصاص

المجلس في التحسن وبلغ 53 في المائة في عام 2021، مرتفعاً عن نسبة 48 في المائة في عام 2020 (انظر الجدول 2).

الجدول 2

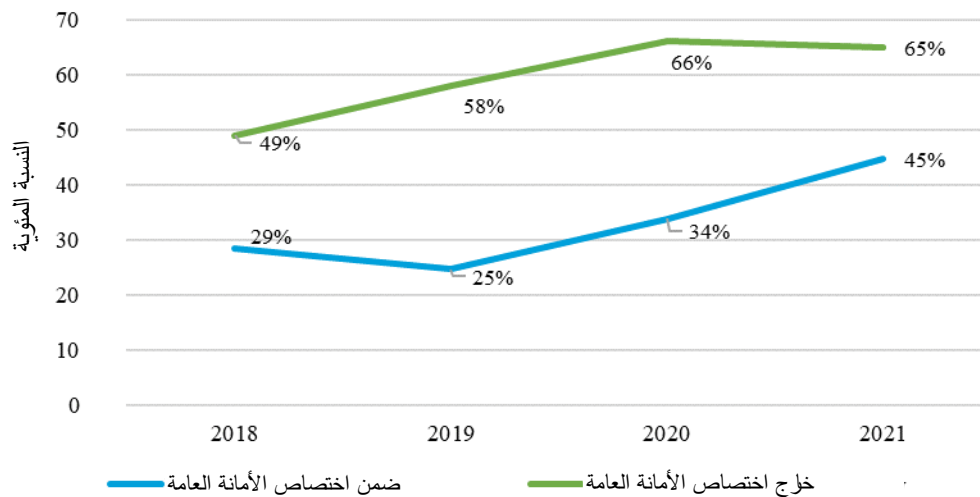
الحالة العامة لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات السابقة المتعلقة للكيانات التي تقع ضمن اختصاص مجلس مراجعي الحسابات لعامي 2021 و 2020

معدل التنفيذ (النسبة المئوية)		نُفِذَتْ		التوصيات	
2020	2021	2020	2021	2020	2021
34	45	216	278	638	622
66	65	325	264	496	405
48	53	541	542	1 134	1 027

14 - وعلى الرغم من أن أداء الكيانات الخارجة عن اختصاص الأمانة العامة كان أفضل بكثير (متوسط معدل التنفيذ بلغ 65 في المائة)، فإن هذا الرقم أقل قليلاً من نسبة 66 في المائة المسجلة في عام 2020. ومن ناحية أخرى، شهد متوسط معدل تنفيذ الكيانات الخاضعة لاختصاص الأمانة العامة ارتفاعاً من 34 في المائة في عام 2020 إلى 45 في المائة في عام 2021. ويبين الشكل الأول اتجاهها مدته أربع سنوات في معدلات تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

الشكل الأول

الاتجاهات في معدل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، 2018-2021



15 - ولاحظت اللجنة أن معدل تنفيذ التوصيات التي ضمن اختصاص الأمانة العامة استمر في التحسن. بيد أن معدل التنفيذ بالنسبة لكيانات الأمانة العامة لا يزال متخلفاً عن المعدل بالنسبة للكيانات خارج اختصاص الأمانة العامة. وتوصي اللجنة الأمانة العامة بأن تواصل تحسين معدل التنفيذ.

16 - وترد في الجدول 3 تفاصيل مُعلّمة بألوان مختلفة لمعدلات التنفيذ بالنسبة للكيانات التي تقع ضمن اختصاص الأمانة العامة. وكما يتبين، حققت جميع الكيانات باستثناء كيان واحد تحسناً في معدلات التنفيذ. وجاء أكبر تحسن من: (أ) عمليات حفظ السلام، حيث ازداد المعدل من 36 في المائة إلى 60 في المائة؛ (ب) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي ارتفع معدله من 42 في المائة إلى 68 في المائة؛ (ج) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤل الأمم المتحدة)، الذي ارتفع معدله من 5 في المائة إلى 40 في المائة.

الجدول 3

تفاصيل حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات السابقة المتعلقة للأعوام 2021 و 2020 و 2019: الكيانات التي تقع ضمن اختصاص الأمانة العامة

معدل التنفيذ (النسبة المئوية)			نُفِذَتْ			التوصيات			
2019	2020	2021	2019	2020	2021	2019	2020	2021	
22	34	35	49	96	98	224	279	278	الأمم المتحدة (المجلد الأول)
23	36	60	24	42	83	103	116	89	عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (المجلد الثاني)
24	30	38	4	7	8	17	23	21	مركز التجارة الدولية
31	42	68	11	35	58	35	84	85	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
8	5	40	3	3	35	38	66	88	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
42	61	45	21	25	13	50	41	29	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
37	28	41	7	8	13	19	29	32	الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكّمين الجنائيين
24	34	45	119	216	278	486	638	622	المجموع

المفتاح

>60	55-60	50-55	45-50	40-45	35-40	30-35	25-30	20-25	15-20	<15
معدل تنفيذ مرتفع (النسبة المئوية)					معدل تنفيذ منخفض (النسبة المئوية)					

17 - وكما يتبين، لا يزال معدل تنفيذ توصيات المجلد الأول منخفضاً على الرغم من تحسنه. وأجرت اللجنة مرة أخرى متابعة مع الإدارة بشأن أسباب انخفاض معدل تنفيذ توصيات المجلد الأول، وأبلغت بأن لجنة الإدارة، إلى جانب إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، تواصلان جعل ذلك أولوية وأنه طُلب إلى كيانات معنية بالأمر أن تجعل من تنفيذ توصيات الرقابة أولوية وشجعت كبار المديرين على المشاركة شخصياً، إذا لزم الأمر، في التفاعلات مع مراجعي الحسابات.

18 - وعزا مجلس مراجعي الحسابات، في خلاصته الموجزة لعام 2021، انخفاض معدل التنفيذ أحياناً إلى عدة عوامل منها: (أ) مدة الموعد النهائي للامتثال الذي تفرضه الكيانات نفسها والذي قد يمتد لعدة فترات مراجعة حسابات ليطسنى إحراز تقدم تدريجي؛ (ب) حقيقة أن بعض التوصيات قد تتضمن عناصر متعددة تعالج مجتمعة نتيجة واحدة. وفي مثل هذه الحالات، قد يثبت الكيان أنه نفذ الجزء الأكبر من التوصية ولكن ليس كلها. وفي مثل هذه الحالات، ستعتبر التوصيات "قيد التنفيذ".

19 - وترحب اللجنة بالجهود التي تبذلها الإدارة لتحسين معدل التنفيذ. وبما أن توصيات المجلد الأول تمثل الحصة الأكبر من جميع توصيات المجلس، فإن اللجنة تدعو الإدارة إلى مضاعفة جهودها لزيادة تحسين معدل تنفيذ توصيات المجلس.

مكتب خدمات الرقابة الداخلية

20 - أبلغت اللجنة بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد لاحظ، في تقريره المرحلي لعام 2021 الذي أصدره مؤخراً، أن معدل تنفيذ توصياته لا يزال مرتفعاً بوجه عام. ووفقاً لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإن معظم توصياته نُفذت في نهاية المطاف، حيث أظهرت الاتجاهات الطويلة الأجل أن أقل من 0,5 في المائة من توصيات المكتب لم تقبل، وأن حوالي 1 في المائة فقط من توصيات المكتب أُغلقت باعتبارها توصيات غير منفذة (وقبلت الإدارة المسؤولية عن عدم التصدي للمخاطر الأساسية). ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك أنه بالنسبة للتوصيات الصادرة قبل عام 2019، تم تنفيذ 97 في المائة منها، أو اتخذت تدابير تصحيحية بديلة مقبولة. وبالنسبة لتلك التوصيات الصادرة في عامي 2019 و 2020، نُفذت نسبة 83 في المائة منها، وكان قد جرى أصلاً تنفيذ 47 في المائة من التوصيات الصادرة في عام 2021.

21 - وعلى الرغم من ذلك التقدم الذي أُحرز، أبلغت الإدارة اللجنة بأنه حتى 28 شباط/فبراير 2022، كانت هناك 1 003 توصيات معلقة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، منها 60 توصية ما برحت معلقة منذ عام 2017 (19 توصية منها لم يبت فيها بعد منذ عام 2015). وأشارت الإدارة كذلك إلى أن لجنة الإدارة طلبت من رؤساء الكيانات المعنية في اجتماعها المعقود في 13 نيسان/أبريل 2022 استعراض لوحة متابعة توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية والتأكد من أن تلك الكيانات تكف على تناول التوصيات المعلقة. وأبلغت اللجنة بأن بعض التوصيات المعلقة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية تتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتتناول الفقرة 65 هذه المسألة بمزيد من التفصيل.

22 - وتسلم اللجنة بالدور الهام الذي تؤديه لجنة الإدارة في كفالة تنفيذ الإدارة لتوصيات الهيئات الرقابية. وبالنظر إلى المخاطر المرتبطة بتأخر تنفيذ التوصيات، فإن اللجنة تدعو لجنة الإدارة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى إغلاق التوصيات المعلقة البالغ عددها 60 توصية اعتباراً من عام 2017 في موعد أقصاه 30 حزيران/يونيه 2023 واتخاذ خطوات لتقليل عدد التوصيات المعلقة التي مضى عليها أكثر من أربع سنوات أو تجنبها.

وحدة التفتيش المشتركة

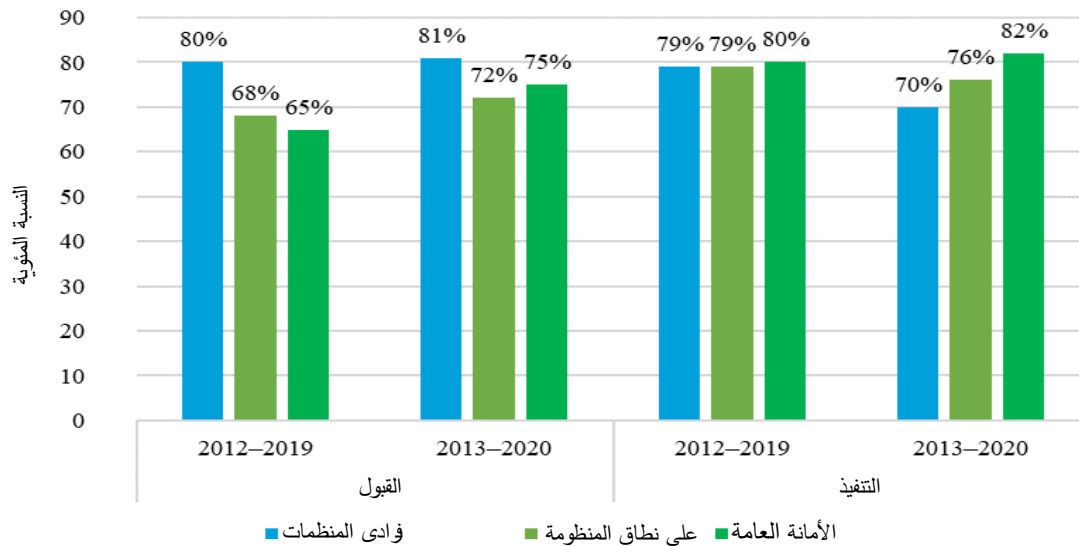
23 - أشارت وحدة التفتيش المشتركة، في تقريرها السنوي لعام 2021 وبرنامج عملها لعام 2022 (A/76/34)، إلى أن متوسط معدل قبول التوصيات المقدمة بين عامي 2013 و 2020 في تقارير عن فرادى المنظمات كان أعلى قليلاً، حيث بلغ 81 في المائة مقارنة بنسبة 80 في المائة للفترة 2012-2019. كما ارتفع معدل التقارير والملاحظات على نطاق المنظومة التي تغطي عدة منظمات (72 في المائة في الفترة 2013-2020 مقارنة بنسبة 68 في المائة في الفترة 2012-2019). وأشارت الوحدة أيضاً أنه خلال الفترة نفسها استمر في الانخفاض معدل تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير ومذكرات متعلقة بفرادى المنظمات، حيث بلغ 70 في المائة في الفترة 2013-2020 مقارنة بنسبة 79 في المائة في الفترة 2012-2019. وبالنسبة للتقارير والمذكرات المتعلقة بالمنظومة ككل، أبلغت الوحدة عن معدل

تنفيذ يبلغ 76 في المائة، بما يمثل انخفاضاً عن نسبة 79 في المائة المبلغ عنها في الفترة 2012-2019. ومع ذلك، أثنت الوحدة على المنظمات لما اتخذته من إجراءات لتنفيذ توصياتها.

24 - وبالنسبة للأمانة العامة للأمم المتحدة، استمر متوسط معدل القبول في الزيادة من 65 في المائة للفترة 2012-2019 إلى 73 في المائة للفترة 2013-2020. ومن ناحية أخرى، انخفض متوسط معدل التنفيذ انخفاضاً طفيفاً من 82 في المائة للفترة 2012-2019 إلى 80 في المائة (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

معدلات القبول والتنفيذ الإجمالية لوحدة التفتيش المشتركة، 2012-2019 و 2013-2020



25 - وعلى الرغم من أن بعض المقاييس تتجه نحو الانخفاض قليلاً، فإن اللجنة تتفق مع وحدة التفتيش المشتركة في الإشادة بالكيانات على الجهد الذي تبذله فيما يتعلق بقبول وتنفيذ توصيات الوحدة.

26 - واستعرضت اللجنة أيضاً تحليل اتجاهات متوسط معدلات قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة بالنسبة للكيانات التي تقع ضمن اختصاص الأمانة العامة. وفي تقريرها السنوي لعام 2021، رغم أن اللجنة أثنت على الإدارة لجهودها الرامية إلى قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة بمعدل أعلى من المتوسط، فإنها أعربت عن قلقها إزاء انخفاض معدل قبول بعض الكيانات الواقعة ضمن اختصاص الأمانة العامة، بما في ذلك موئل الأمم المتحدة.

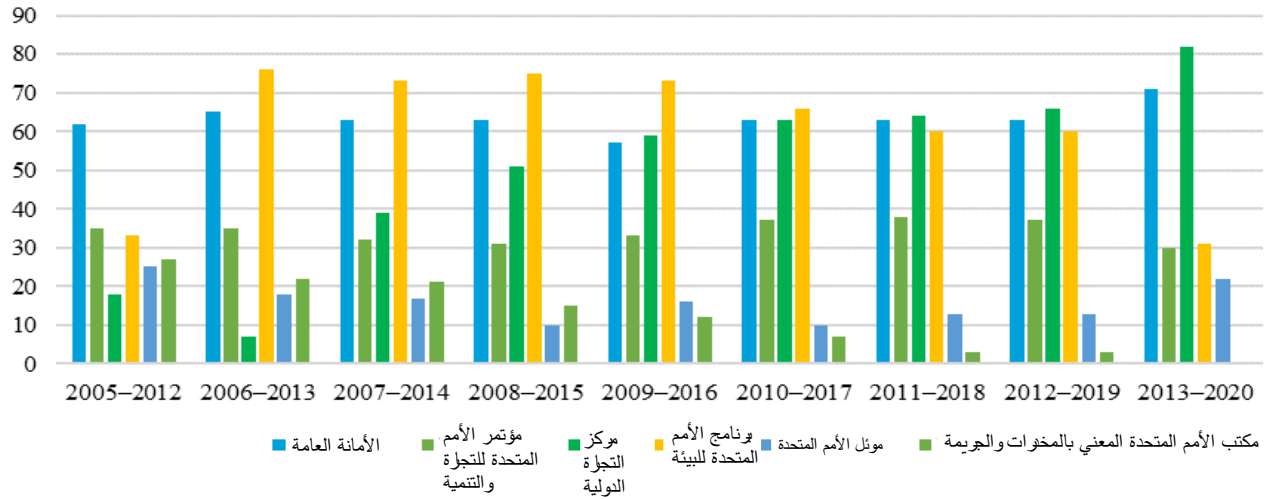
27 - وكما هو مبين في الشكلين الثالث والرابع، وجدت اللجنة أن بعض الكيانات، مثل الأمانة العامة ومركز التجارة الدولية، أظهرت باستمرار تحسناً في معدلات القبول (التي تزيد حالياً عن 70 في المائة) (انظر الشكل الثالث). وعلى الرغم من تحسن معدل قبول موئل الأمم المتحدة، فإنه لا يزال منخفضاً (حوالي 22 في المائة) مقارنة بالفترات السابقة، في حين انخفض معدل قبول برنامج الأمم المتحدة للبيئة من 60 في المائة في الفترة السابقة إلى 30 في المائة. أما بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فلم تقدّم أي أرقام. وبعدما تابعت اللجنة الأمر، أبلغت بأن المكتب واجه صعوبات تقنية أثناء

عملية الاستعراض، وأن المسألة قد حلت منذ ذلك الحين، ولكن ليس في الوقت المناسب لإدراجها في تقرير وحدة التفتيش المشتركة.

الشكل الثالث

حالة قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة (بالنسبة للكيانات التي تقع ضمن اختصاص الأمانة العامة)، من 2005-2012 إلى 2013-2020

(النسبة المئوية)

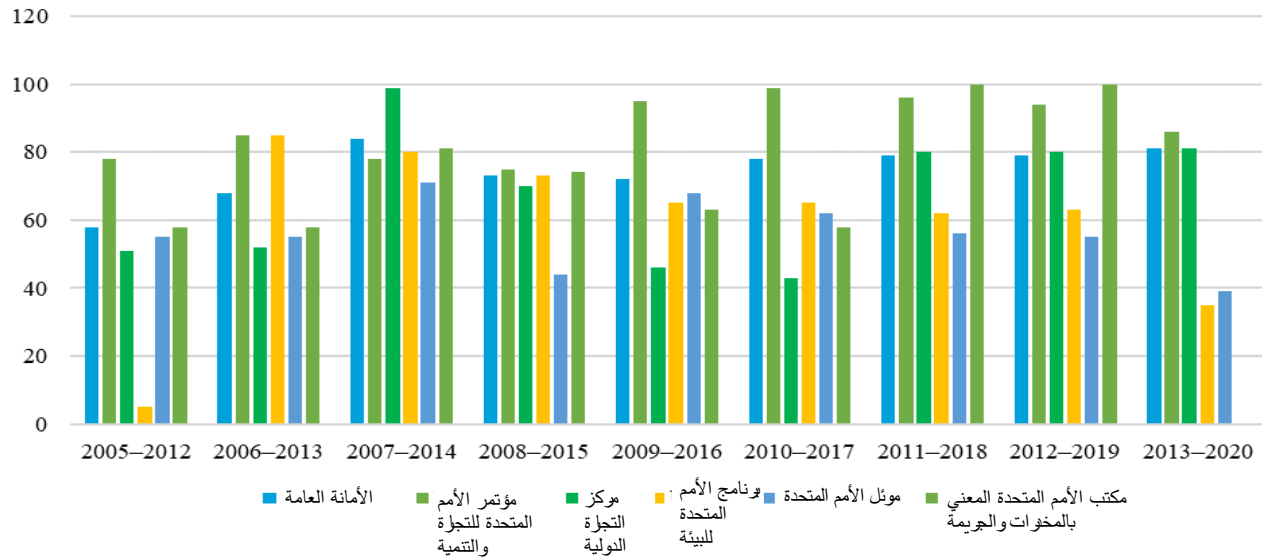


28 - وفيما يتعلق بمعدل التنفيذ، ظلت معدلات الأمانة العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية مرتفعة (أكثر من 81 في المائة). بيد أن معدل برنامج الأمم المتحدة للبيئة انخفض من 60 في المائة إلى 35 في المائة، وانخفض معدل مؤئل الأمم المتحدة من 56 في المائة إلى 35 في المائة. وكما كان الحال بالنسبة لمعدل القبول، لم يبلغ عن معدل التنفيذ بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة (بالنسبة للكيانات التي تقع ضمن اختصاص الأمانة العامة)، من 2005-2012 إلى 2013-2020

(النسبة المئوية)



29 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تابعت اللجنة مع وحدة التفتيش المشتركة وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال بشأن الحوار بين وحدة التفتيش المشتركة ولجنة الإدارة والمنظمات المعنية المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة للنظر في السبب الجذري لانخفاض معدلات القبول والتنفيذ. وأبلغت اللجنة بأن الأطراف المعنية اتفقت على عدة مبادرات لتحسين معدلات القبول والتنفيذ. وشملت هذه المبادرات ما يلي: (أ) تعقد شعبة التحول المؤسسي والمساءلة كل عام اجتماعاً مع المنظمات الخمس المشاركة لمناقشة برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن استعراضات وحدة التفتيش المشتركة التي تتطلب ردوداً فردية من كل منظمة مشاركة، وأياً سيعالج من خلال إجابة مشتركة من قبل الأمانة العامة لجميع كيانات الأمانة العامة؛ (ب) وبالنسبة لأي استعراض يقع ضمن اختصاص الأمانة العامة للأمم المتحدة، ستقوم شعبة التحول المؤسسي والمساءلة بانتظام بتبادل ردود الأمانة العامة على الاستبيانات ومشاريع تقارير وحدة التفتيش المشتركة مع المنظمات المشاركة ذات الصلة للحصول منها على معلومات وتعليقات إضافية، حسب الاقتضاء؛ (ج) وحيثما توجد أسباب حقيقية لعدم مشاركتها في استعراض لا يعتبر من ضمن اختصاص الأمانة العامة للأمم المتحدة عموماً، ينبغي للمنظمات المشاركة أن تبلغ وحدة التفتيش المشتركة بذلك.

30 - وفيما يتعلق بالتنفيذ، أبلغت اللجنة بأنه سيتم اتخاذ الخطوات التالية: (أ) بالنسبة لأي استعراض يقع ضمن اختصاص الأمانة العامة للأمم المتحدة، ستقوم شعبة التحول المؤسسي والمساءلة بانتظام بتبادل ردود الأمانة العامة على استبيانات أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، التي تعكس حالة قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة، على النحو الذي أقره المكتب التنفيذي للأمين العام؛ (ب) وفيما يتعلق بالتوصيات القابلة للتنفيذ على مستوى الأمانة العامة وليس من جانب فرادى الكيانات، ستقوم شعبة التحول المؤسسي والمساءلة أيضاً بتبادل ردود الأمانة العامة، التي تعكس حالة قبول

توصيات وحدة التفتيش المشتركة مع المنظمات الخمس المشاركة. ولاحظت إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال كذلك أن المنظمات المشاركة ستقوم في هذه الحالات بإبلاغ وحدة التفتيش المشتركة بأنها قامت بمواءمة قرار قبولها مع موقف الأمانة العامة، وبذلك تكفل جميع كيانات الأمانة العامة اتباع نهج متسق.

31 - وأشارت الإدارة إلى أنها تتوقع أن تؤدي المبادرات المذكورة أعلاه إلى زيادة معدلات القبول والتنفيذ، مما يحدد شواغل اللجنة.

32 - وترحب اللجنة بإقامة حوار بين أصحاب المصلحة بشأن قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وتواصل اللجنة تأكيد أهمية توصيات وحدة التفتيش المشتركة وقيمتها بالنسبة للمنظمة. وفي هذا الصدد، تنفي اللجنة على جهود الإدارة التي أسفرت عن استمرار الأمانة العامة بتحقيق معدل أداء أعلى من المتوسط على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعدلات القبول والتنفيذ. وتشير اللجنة إلى أن نتائج الحوار بين أصحاب المصلحة خطوة في الاتجاه الصحيح وتتطلع إلى تحسين معدلات قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

نظام التتبع الشبكي

33 - خلال العام، تفاعلت اللجنة مع وحدة التفتيش المشتركة وغيرها من أصحاب المصلحة وأبلغت كيف أسهم نظام التتبع الشبكي في تحسين قبول وتنفيذ توصيات الوحدة تدريجياً. وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، لاحظت الوحدة أن هناك حاجة إلى استبدال النظام لمعالجة بعض المسائل المتعلقة به التي لاحظها المستعملون. وأبلغت الوحدة اللجنة بأن النظام يتجه نحو التقادم وأن احتمال انقطاع الخدمة بسبب الأعطال يتزايد يومياً. وأبلغت الوحدة اللجنة بأنها تعكف على البحث عن تمويل من خارج الميزانية لهذه المبادرة.

34 - وبالنظر إلى الأثر الإيجابي الذي أحدثته نظام التتبع الشبكي على قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ترحب اللجنة بالجهود التي تبذلها الوحدة لتحديث النظام، وتعترم رصد التقدم المحرز في هذا الصدد.

باء - إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

35 - تنص الفقرتان 2 (و) و (ز) من اختصاصات اللجنة (انظر قرار الجمعية العامة 275/61، المرفق) على أن تتولى اللجنة مسؤولية إساءة المشورة إلى الجمعية العامة بخصوص جودة إجراءات إدارة المخاطر وفعاليتها بوجه عام، وبخصوص أوجه القصور في إطار الضوابط الداخلية في الأمم المتحدة.

الإدارة المركزية للمخاطر

36 - لاحظت اللجنة منذ فترة طويلة أن الإدارة المركزية للمخاطر أداة إدارية متكاملة وهامة للمنظمة. وشددت اللجنة على ضرورة اهتمام الإدارة العليا من أجل مواصلة القيادة النشطة لجهود الإدارة المركزية للمخاطر لكفالة أن يصبح تحديد المخاطر وإدارتها طرقاً قياسية لممارسة الأعمال على نطاق المنظمة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت اللجنة متابعة التقدم المحرز مع الإدارة لجعل الإدارة المركزية للمخاطر أداة إدارية تشكل جزءاً لا يتجزأ من المنظمة.

37 - وحددت اللجنة، في الفقرة 33 من تقريرها السابق (A/76/270)، أربعة عوامل رئيسية تشكل السمة المميزة لعملية مفيدة للإدارة المركزية للمخاطر، وهي: (أ) متانة سجل المخاطر؛ (ب) وخطة التخفيف من حدة من المخاطر؛ (ج) وإدماج الإدارة المركزية للمخاطر؛ (د) والتطبيق لدعم تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر على نطاق الأمانة العامة بأسرها. وتابعت اللجنة مع الإدارة حالة العناصر المذكورة أعلاه خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

38 - وفيما يتعلق بسجل المخاطر، تشير اللجنة إلى الفقرة 32 من تقريرها السابق (A/75/293)، التي أبلغت فيها الإدارة اللجنة بأنها ستواصل معاملة سجل المخاطر بوصفه وثيقة حية وأنه سيتم إجراء تحديثات منتظمة نتيجة للتغييرات التي تطرأ على طبيعة المخاطر التي يحتمل أن تتعرض لها المنظمة. وقد أبلغت الإدارة اللجنة بأنه نظرا لما ينشأ من مخاطر، وسرعة تغير البيئة التي تعمل فيها المنظمة، فقد حان وقت إجراء تنقيح آخر لسجل المخاطر الحالي. وأشارت الإدارة كذلك إلى أن لجنة الإدارة وافقت على تنقيح سجل المخاطر على نطاق الأمانة العامة من خلال تقييم للمخاطر سيضطلع به خلال النصف الثاني من عام 2022.

39 - وتسلم اللجنة بالدور الهام الذي تواصل لجنة الإدارة الاضطلاع به في تهيئة الطريق لعملية قوية لإدارة مركزية للمخاطر. وتبني اللجنة على الإدارة لقرارها إجراء تقييم محدث للمخاطر وتتطلع إلى رؤية سجل محدث للمخاطر بعد الانتهاء من التقييم.

40 - وأبلغت اللجنة بأن لجنة الإدارة قد أقرت خطط معالجة المخاطر والاستجابة لها فيما يتعلق بالمخاطر الحرجة الـ 16 المحددة في سجل المخاطر على نطاق الأمانة العامة، وأن شعبة التحول المؤسسي والمساءلة ترصد تنفيذ الخطط، بما في ذلك تطبيق التدابير العلاجية. وكمثال على ذلك، تبادلت الإدارة خطط معالجة المخاطر والاستجابة لها من الفريق العامل 5 المعني بالتمويل من خارج الميزانية، وإدارة أموال المانحين، والشركاء المنفذين/المساهمين المالية، ومن الفريق العامل 8 المعني بالسرقة، بما في ذلك الغش المتعلق بالوقود وحصص الإعاشة والمخزونات/المشتريات.

41 - وفيما يتعلق بالفريق العامل 5، وبالنظر إلى المسائل التي أثارها مراجعو الحسابات الداخليين والخارجيون بشأن ما إذا كانت بعض اتفاقات الخدمات المشتركة بين الوكالات توفر قيمة كافية مقابل المال المصروف عليها، طلبت اللجنة تفسيراً لكيف أضيفت المخاطر وما الخطط الموضوعية لتعزيز إدارة الشركاء المنفذين. وردا على ذلك، أبلغت الإدارة اللجنة بما يلي: (أ) أن الأمانة العامة انضمت إلى كيانات أخرى في استخدام بوابة إلكترونية يستخدمها عدد من مؤسسات الأمم المتحدة مما مكن من فرز الشركاء المحتملين بطريقة مركزية وموحدة ومنسقة؛ (ب) ويعتزم الفريق العامل العودة إلى فرقة العمل وإلى لجنة الإدارة للحصول على إرشادات بشأن كيفية التعامل مع المقصرين من الشركاء المنفذين؛ (ج) وفيما يتعلق بالمراجعة الخارجية لحسابات الشركاء المنفذين، استنادا إلى العتبة والظروف العملية، جرى تحديث اتفاق الشركاء المؤسسيين ليشمل سياسات مراجعة الحسابات. وأبلغت اللجنة كذلك بأن العمل ما زال جارياً على تنفيذ خطة معالجة المخاطر الخاصة بالمخاطر المؤسسية الماسة بالتمويل من خارج الميزانية، وإدارة أموال الجهات المانحة والشركاء المنفذين.

42 - وتنوه اللجنة بالجهود التي تبذلها الإدارة للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالمنظمة. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن مجلس مراجعي الحسابات أكد في آخر تقرير له (A/77/5 (Vol. I)) أن الإدارة وضعت للمسات الأخيرة على خطط معالجة المخاطر لبعض الكيانات. وعلى الرغم من التطورات المذكورة أعلاه،

ونظرا إلى التطورات الأخيرة المتعلقة بالشركاء المنفذين، تدعو اللجنة الإدارة إلى أن تدير هذه المخاطرة بفعالية عن طريق استكمال الخطط الحالية للحد من المخاطر بما يتسق مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية الواردة في تقارير كل منهما.

43 - وفي سياق الفريق العامل 8 المعني بالغش والسرقة، زودت الإدارة اللجنة بنسخة مسبقة من دليل التوعية بالغش والفساد. ووفقا للإدارة، وضع الدليل ليكون مرشدا للموظفين من جميع الرتب. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه سيتم وضع استراتيجية لتفعيل الدليل (استجابة للتوصية السابقة لمجلس مراجعي الحسابات (A/73/5 (Vol. I)، الفقرة 267).

44 - وترحب اللجنة بالجهود التي تبذلها الإدارة لوضع الصيغة النهائية لدليل التوعية بالغش والفساد، وتعتقد أنه سيكون أداة مفيدة للتصدي لهذه المخاطرة الجسيمة. وستواصل اللجنة متابعة الخطوات التي تتخذها الإدارة لوضع توجيهات إضافية لتفعيل الدليل.

45 - وفيما يتعلق بإدماج الإدارة المركزية للمخاطر على مستوى الكيانات، أبلغت الإدارة اللجنة بأن الكيانات أحرزت تقدما كبيرا في هذا المجال. ووفقا للإدارة، فإن 35 كيانا (14 بعثة ميدانية و 21 كيانا آخر، وهي: المكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية، و 14 إدارة أو مكتبا أو كيانا تابعا للأمانة العامة) قد أكملت سجلاتها الخاصة بالمخاطر وهي بصدد وضع وتنفيذ خططها لمعالجة المخاطر. ويمثل ذلك 61 في المائة من الكيانات ذات الأولوية البالغ عددها 57 كيانا التي اختارتها الإدارة (A/76/270، الفقرة 31). ووفقا للإدارة، فإن معظم الكيانات المتبقية كانت على المسار الصحيح لاستكمال سجلات المخاطر وخطط العلاج بحلول عام 2023.

46 - وفيما يتعلق بالعنصر الرابع، أي طلب دعم تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر، أبلغت اللجنة بأن إدارة الاستراتيجية والسياسات الإدارية والامتثال تواصل العمل على الانتقال من سجلات المخاطر "الورقية" إلى الأداة الآلية الجديدة المسماة "فورتونا". ووفقا للإدارة، فإن النظام متاح لإدارة المعلومات ذات الصلة بالمخاطر، وتعمل شعبة التحول المؤسسي والمساءلة مع مكتب المراقب المالي على فهرسة الضوابط الداخلية بما يتماشى مع إطار إدارة المخاطر، من أجل نقلها إلى أداة فورتونا. وعلاوة على ذلك، أشارت الإدارة، بالتعاون مع شعبة أداة التخطيط المركزي للموارد، إلى أن شعبة التحول المؤسسي والمساءلة بصدد إعداد تقارير إدارية مناسبة.

47 - وتقر اللجنة بالجهود التي تبذلها الإدارة لإدماج الإدارة المركزية للمخاطر في المنظمة. وتهيب اللجنة بالإدارة أن تواصل جهودها الرامية إلى جعل الإدارة المركزية للمخاطر أداة مفيدة للتقييم واتخاذ القرارات تساعد المنظمة على تحديد المخاطر المرتبطة ببيئة سريعة التغير والتصدي لها على نحو فعال.

48 - وستواصل اللجنة رصد التقدم المحرز في تقييم المخاطر على مستوى الكيان ووضع وتنفيذ خطط لمعالجة المخاطر. وإذ تشير اللجنة إلى توصيتها السابقة الواردة في الفقرة 80 من تقريرها السابق (A/74/280) بأن تنفذ الإدارة وحدة الحوكمة والمخاطر والامتثال كوسيلة لضمان فعالية خطي الدفاع الثاني والثالث، فإنها ترحب بالجهود التي تبذلها الإدارة لتطوير سجل المخاطر الآلي "فورتونا" وتشجع على استخدام هذه الأداة على مستوى الكيان وعلى المستوى العام.

مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

49 - وفقا لسجل المخاطر المنقح على نطاق الأمانة العامة، تعد مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بين المخاطر البالغة الأهمية التي تواجهها المنظمة. وعلى وجه التحديد، تدرج المنظمة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهياكلها الأساسية فضلا عن إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني بوصفها مخاطر جسيمة وكبيرة للغاية تستحق الاهتمام بها والتخفيف من حدتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، تلقت اللجنة إحاطات إعلامية وعقدت اجتماعات لمناقشة هذه المسائل مع الإدارة العليا بغية التأكد مما تقوم به المنظمة للتصدي لهذه المخاطر. وعلمت اللجنة أيضا أن عمليات مراجعة الحسابات التي أجراها مجلس مراجعي الحسابات قد حددت عددا من النتائج الهامة في مجال إدارة تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني. وتشمل بعض المسائل الرئيسية التي أبلغ عنها مجلس مراجعي الحسابات ما يلي: (أ) أن المنظمة اعتمدت نهجا مجزأ للتصدي لتحديات الأمن السيبراني، مما أدى إلى عدم امتثال 237 تطبيقا من أصل 949 تطبيقا حاسوبيا، أو ما نسبته 25 في المائة، امتثالا تاما لمقتضيات الأمن؛ (ب) و 19 في المائة من الموظفين العاملين لم يكملوا التدريب الإلزامي المطلوب في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات (وهذا مجال قدمت فيه اللجنة توصية سابقة إلى الإدارة باتخاذ خطوات لتيسير الامتثال التام)؛ (ج) ولم يشهد مشروع تقسيم الشبكة تقدما ملموسا بسبب الافتقار إلى التنسيق الوثيق وتزاحم الأولويات الأخرى؛ (د) وعدم وجود سياسة شاملة لإدارة مركز البيانات لتحديد الأدوار والمسؤوليات وآليات التنسيق لأصحاب المصلحة الرئيسيين؛ (هـ) وعدم وجود خطة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث للموارد الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجودة في مركز البيانات بمقر الأمم المتحدة.

50 - ولاحظت اللجنة أن مجلس مراجعي الحسابات قدم توصيات عديدة لمعالجة هذه المسائل في أحدث تقاريره. وبالإضافة إلى المسائل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات، علمت اللجنة أيضا في مناقشاتها مع الإدارة العليا أن المنظمة تنظر حاليا إلى خطة استثمار متفق عليها تعكس نتائج التحليل الدقيق لاحتياجات المنظمة في المستقبل من المعدات والبرمجيات، والطرق البديلة لتلبية هذه الاحتياجات والموارد اللازمة لتنفيذ الاحتياجات والنهج المتفق عليها.

51 - وعلى الرغم من أن المنظمة اعتمدت بعض خطط التخفيف من حدة المخاطر لتلبية احتياجات تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، فإن اللجنة تعتقد أن هذه مسائل ملحة يلزمها المزيد من الاهتمام والاستعراض الإداريين بغية تحديث خطط الحد من المخاطر في هذه المجالات. وينبغي أن يشمل هذا الاستعراض دراسة للطرق التي يمكن بها للمنظمة أن تستخدم بمزيد من الكفاءة الموارد الحالية المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، فضلا عن استعراض الموارد اللازمة لوضع مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أساس سليم للمستقبل. وتشجع اللجنة الإدارة أيضا على إيلاء أولوية عليا لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لمعالجة نتائج مراجعة الحسابات التي نوقشت أعلاه.

جيم - فعالية أنشطة المراجعة والتحقيق والتفتيش والتقييم التي يضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وكفاءتها وأثرها

52 - تتولى اللجنة، بموجب اختصاصاتها، مسؤولية إسداء المشورة إلى الجمعية العامة بشأن جوانب الرقابة الداخلية (القرار 275/61، المرفق، الفقرات 2 (ج) إلى (هـ)). وواصلت اللجنة، في إطار اضطلاعها بولايتها، ممارستها المعتادة المتمثلة في الاجتماع بوكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية وغيره من كبار

موظفي مكتب خدمات الرقابة الداخلية أثناء دوراتها. وتركزت المناقشات على خطة عمل المكتب وتنفيذ الميزانية، وعلى الاستنتاجات الهامة التي أفاد بها المكتب والقيود العملية (إن وجدت) وشغل الوظائف وحالة تنفيذ الإدارة لتوصيات المكتب، بما فيها التوصيات البالغة الأهمية، وتعزيز التحقيقات.

53 - وخلال الفترة الحالية، واصلت اللجنة تركيز تقييمها على ما يلي: (أ) التخطيط الاستراتيجي وفعالية مكتب خدمات الرقابة الداخلية وقياس الأداء؛ (ب) نوعية توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأثرها؛ (ج) والمسائل المرتبطة بشعبة التحقيقات؛ (د) ودور مكتب خدمات الرقابة الداخلية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك عمله بشأن المبادرات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. وقد أُجري هذا التقييم على خلفية أولويات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المشار إليها في الفقرة 6 من تقرير اللجنة المعنون "الرقابة الداخلية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022" (A/76/81).

فعالية مكتب خدمات الرقابة الداخلية وقياس الأداء

مراجعة الأداء مقابل التقييم

54 - رغم ترحيب اللجنة بالجهود المتضافرة التي بذلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لجعل عمليات مراجعة الأداء أولوية، فإنها أقرت بأن مراجعة الأداء الحالية التي تقوم بها شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تركز على عناصر محددة من الإدارة بدلا من الإدارة بأكملها. وكانت اللجنة قد أوصت في الفقرة 39 من تقريرها السابق (A/76/270) بأن يجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة شاملة لأداء الإدارات غير البرنامجية التي لم تعد موضوع تقييم برامج من قبل شعبة التفتيش والتقييم.

55 - واستعرضت اللجنة خطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمقترحي الميزانية لعامي 2021 و 2022، ولكنها لم تجد أدلة على إجراء استعراضات شاملة للإدارات غير البرنامجية. وتابعت اللجنة مع المكتب التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ التوصية المذكورة أعلاه وأبلغت بأن المكتب يعتبر أن هذه التوصية قد نفذت. وأكد المكتب أنه يهدف، من خلال نهجه القائم على تقييم المخاطر إزاء وضع خطة عمله، إلى توفير ضمانات كافية في جميع الكيانات التي تقع ضمن ولايته الرقابية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وشعبة التفتيش والتقييم تتسقان تنسيقا وثيقا وضع خطط عمل كل منهما في مجالي مراجعة الحسابات والتقييم، وأنه يجري تقاسم تقييمات المخاطر ومواطن الضعف، فضلا عن المعلومات الأخرى المكتسبة من خلال أنشطة مراجعة الحسابات والتقييم التي يضطلع بها كل منهما وأنها تؤخذ في الاعتبار عند تحديد التغطية الرقابية المناسبة: إما مراجعة الأداء أو تقييمه. وقد سمح ذلك بكفالة التكامل بين شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وشعبة التفتيش والتقييم، وتجنب الازدواجية والتداخل، وكفل استخدام الخبرات المتاحة في مجالي مراجعة الحسابات والتقييم على نحو أكثر فعالية. فعلى سبيل المثال، كان استعراض نظام المساءلة عملية مشتركة، حيث ساهمت شعبة التفتيش والتقييم بالخبرة في مجال نظرية التعبير وتصميم البرامج، وتقنيات المسح السكاني. علاوة على ذلك، فإن الاستعراض الذي تجريه شعبة التفتيش والتقييم كل سنين بشأن تعزيز التقييم يشمل الإدارات غير البرنامجية.

56 - وحتى لا تكون هناك ثغرات في التقييم أو مراجعة الأداء، ترحب اللجنة بمبادرات مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمعالجة التغييرات في استراتيجية التقييم التي يتبناها المكتب. وترحب اللجنة أيضا بتعاون الشعبتين لتلبية احتياجات المنظمة في مجال الأداء والتقييم.

مقاييس أداء مكتب خدمات الرقابة الداخلية

57 - وفق ما أُشير في الفقرة 20 من تقرير اللجنة المعنون "الرقابة الداخلية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021" (A/75/87)، غيّر مكتب خدمات الرقابة الداخلية النظام الذي يتبعه لقياس الأداء من مسارات أثر البرامج وبات يستخدم الآن عدة مجموعات من مؤشرات الأداء الجديدة بما في ذلك نظام السجل المتكامل لقياس الإنتاج. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، تابعت اللجنة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية حالة مقاييس الأداء. وأكد مكتب خدمات الرقابة الداخلية من جديد أنه يرصد أربعة أبعاد، هي: الأثر؛ والعلاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ والعمليات الداخلية (الاقتصاد والكفاءة والفعالية)؛ والقدرة الداخلية. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضاً أنه يواصل رصد أدائه من خلال مجموعة من آليات الإبلاغ الخارجية والداخلية، وأن مؤشرات الأداء الرئيسية تبلغ إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين عن طريق ما يلي: (أ) الخطة البرنامجية (الميزانية العادية)؛ (ب) وأداء ميزانية حساب الدعم؛ (ج) والتقارير السنوية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (الجزءان الأول والثاني)؛ (د) والتقرير المرحلي السنوي الذي يركز على أثر التوصيات (الاتجاهات، ومجالات التركيز) ويتضمن لوحة متابعة جديدة لحالة التوصية.

58 - وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك إلى أن الرصد الداخلي ييسره سجل المكتب المتكامل لقياس الإنتاج، والمؤشرات الخاصة بكل شعبة، وأنشطة الرصد المستمر من خلال تحليلات البيانات المعززة ولوحات المتابعة، وغير ذلك من مؤشرات الأداء الرئيسية، مثل اتفاقات أداء فرادى الموظفين وخطط العمل.

59 - وبناء على المعلومات المقدمة إلى اللجنة بشأن مختلف المقاييس التي يستخدمها المكتب لقياس أدائه داخليا وخارجيا، تعتقد اللجنة أن المكتب يفتقر حاليا إلى مجموعة مبسطة من المقاييس التي يمكن استخدامها من سنة إلى أخرى لمقارنة أدائه وتيسير تحليل الاتجاهات. وتوصي اللجنة بأن يستعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية مقاييس أدائه العديدة وأن يحدد المقاييس المهمة التي ستكون مفيدة للغاية لأصحاب المصلحة في تقييم فعالية المكتب.

الوظائف الشاغرة في مكتب خدمات الرقابة الداخلية

60 - فيما يتعلق بحالة الشواغر في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لا تزال اللجنة تعتبر أنها تشكّل مخاطرة كبيرة؛ ولذلك فهي تظهر كبنء دائم في جدول أعمالها. وتترك اللجنة أن هناك عدة عوامل أثرت على ملء الوظائف في الوقت المناسب في عام 2021 في الأمانة العامة كلها. وأبلغت اللجنة بأن المعدل العام للشواغر في مكتب خدمات الرقابة الداخلية بلغ في 30 حزيران/يونيه 2022 نسبة 18,3 في المائة، وهو نفس المستوى الذي كان عليه في العام السابق. وأبلغت اللجنة أيضا بأن شعبة التفتيش والتقييم سجلت أدنى معدل شغور، حيث بلغ 13,2 في المائة، في حين سجلت شعبة التحقيقات أعلى معدل شغور بلغت نسبته 27,5 في المائة.

61 - وتكرر اللجنة تأكيد توصياتها السابقة بأن يعالج مكتب خدمات الرقابة الداخلية مسألة مستويات الشواغر على سبيل الأولوية.

نوعية توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأثرها

62 - تحدد توصيات مراجعي الحسابات المخاطر التي تهدد النجاح في تحقيق النتائج بما يتفق مع المتطلبات السياسية والتشريعية، وتسلط الضوء على الإجراءات الرامية إلى التصدي لتلك المخاطر

واغتنام الفرص المتاحة لتحسين إدارة الكيانات. وكما لاحظ في تقريره السابق، تتحمل الكيانات مسؤولية تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات التي توافق عليها، ويتيح تنفيذ تلك التوصيات في الوقت المناسب للكيانات تحقيق الاستفادة الكاملة من أنشطة مراجعة الحسابات⁽¹⁾. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ظلت اللجنة تطلب إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يزودها بوجهات نظره بشأن حالة ونوعية وأثر تنفيذ الإدارة لتوصياته. وطلبت اللجنة معلومات مستكملة عن عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلق بدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لأن المكتب ومجلس مراجعي الحسابات أثارا تساؤلات عما إذا كان اعتماد هذه المنظمة على الشركاء المشتركين بين الوكالات يدار على نحو سليم ويوفر قيمة جيدة مقابل المال.

63 - وأبلغ المكتبُ اللجنة في رده على طلبها بأنه يقوم برصد تنفيذ الكيانات للتوصيات والإبلاغ عنه بصفة منتظمة. وجرى تيسير هذه العملية عن طريق البوابة الجديدة على شبكة الإنترنت التي أتاحت للكيانات تزويد المكتب بمعلومات مستكملة عن تنفيذ توصياته بصورة مباشرة في أي وقت. واستعرض مدير مراجعة الحسابات ومديرو التقييم التي يضطلع بها المكتب، بدورهم، الأدلة التي قمتها الكيانات بشأن إجراءات التنفيذ، وقاموا، حسب الاقتضاء، بما يلي: (أ) أغلقوا التوصية كما نُفذت؛ (ب) أو طلبوا من الكيان أن يقدم أدلة إضافية أو أن يتخذ إجراءات تنفيذ بديلة. وبالإضافة إلى الاستعراض والرصد المستمرين، أشار المكتب إلى أنه طلب رسمياً إلى الإدارة أن تقدم معلومات مستكملة عن حالة جميع التوصيات كل ستة أشهر (وكل ثلاثة أشهر بالنسبة للتوصيات البالغة الأهمية).

64 - وعلى وجه التحديد، أبلغت شعبة التفتيش والتقييم اللجنة بأنها حددت تقييمات هامة سيكون لها، إذا لم تنفذ، تأثير على قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها. وفي هذه الحالة، اعتبر تنفيذ التوصيات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والاستغلال والاعتداء الجنسيين، أمراً بالغ الأهمية وتمت متابعته بانتظام. وأبلغت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات اللجنة بأن ثمة مجالا تشعر بأنه مقصر في معالجة التوصيات هو العمل الجاري المتعلق بالشركاء المنفذين. وتعتقد شعبة المراجعة الداخلية للحسابات أن هناك حاجة إلى تقييم أفضل لإدارة المخاطر المتعلقة بالشركاء المنفذين. ووفقا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإن عددا من التوصيات لم تنفذ بعد وما برحت معلقة منذ عدة سنوات. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه بالإضافة إلى التوصيات التي تدخل ضمن اختصاص إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، فإن كيانات أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لديها توصيات معلقة بشأن الشركاء المنفذين.

65 - وفي سياق التحديات المذكورة أعلاه مع الشركاء المنفذين، أبلغت اللجنة بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أجرى عمليتي مراجعة للحسابات، في عامي 2017⁽²⁾ و 2019⁽³⁾، بشأن الإشراف على دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام فيما يتعلق بالشركاء المنفذين، وأن بعض التوصيات المتعلقة بعمليات مراجعة الحسابات هذه لا تزال معلقة. وحددت عمليات مراجعة الحسابات مواطن ضعف مهمة في إشراف دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام على استخداماتها لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتنفيذ برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، وأوصت بأن تقوم دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتقييم نهج بديلة، وتحسين الرقابة، وتعزيز مختلف أحكام اتفاقها مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وكجزء من العناية الواجبة،

(1) انظر www.anao.gov.au/work/performance-audit/implementation-audit-recommendations.

(2) التقرير 080/2017: مراجعة حسابات إدارة مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالة من وكالات الأمم المتحدة.

(3) التقرير 152/2019: مراجعة حسابات آلية الرصد والتقييم في دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

استمعت اللجنة، بالإضافة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، إلى مجلس مراجعي الحسابات والإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين عن شواغلهم واستنتاجاتهم. وأبلغت اللجنة بأن تنفيذ بعض النتائج التي توصلت إليها هيئات الرقابة في هذا الصدد لا يزال في انتظار استعراض الخبير الاستشاري لمذكرة التفاهم المبرمة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

66 - وتثني اللجنة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتركيزه على معالجة المجالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة للمنظمة. وتذكر اللجنة أن إدارة الشركاء المنفذين هي أحد المخاطر الجسيمة التي تواجهها المنظمة وأن هناك عدة توصيات هامة في هذا المجال لم تنفذ بعد. وتهيب اللجنة بالإدارة أن تكفل تنفيذ توصيات هيئات الرقابة في الوقت المناسب للتخفيف من المخاطر الجسيمة التي تواجهها المنظمة، بما في ذلك المخاطر التي تنطوي عليها إدارة الشركاء المنفذين. وتوصي اللجنة أيضا بأن تقوم الإدارة بسرعة بوضع الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم المعدلة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

حسن التوقيت في إنجاز قضايا التحقيق

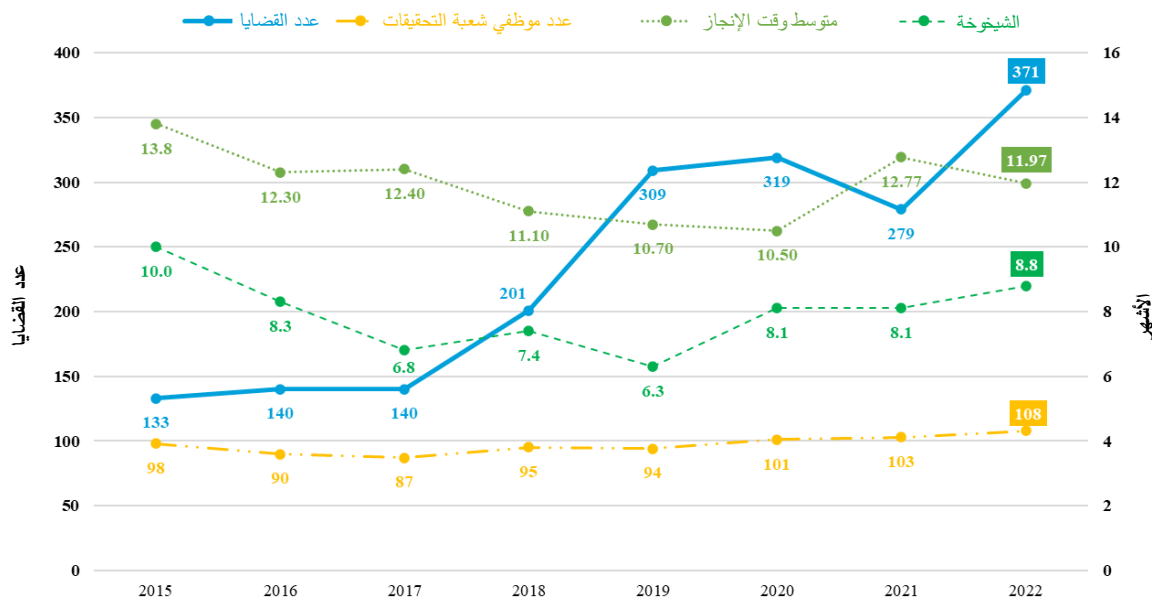
67 - فيما يتعلق بإنجاز التحقيقات، كما ذكرنا سابقاً، يشكل حسن التوقيت في إنجاز أعمال الرقابة (وهي التحقيقات في هذه الحالة) عنصراً أساسياً في فعالية نظام المساءلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة بكبار المسؤولين في كل من مقر نيويورك وفي جنيف. وطوال المناقشات، ردد العديد من المسؤولين الذين تفاعلت معهم اللجنة لازمة شائعة وهي أن التحقيقات تستغرق وقتاً طويلاً جداً إما لانتهاء منها، أو في حالة قضايا الفئة الثانية⁽⁴⁾، لإحالتها مرة أخرى إلى الإدارة.

68 - وتابعت اللجنة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعض مؤشرات أدائه وأبلغت بأن متوسط وقت الإنجاز قد تحسن قليلاً من 12,77 شهراً في عام 2021 إلى 11,97 شهراً في 30 حزيران/يونيه 2022 (أطول وقت إنجاز في السنوات الثماني الماضية كان 13,8 شهراً في عام 2015). ومن ناحية أخرى، ارتفع متوسط عمر القضايا ارتفاعاً طفيفاً من 8,1 أشهر في عام 2021 إلى 8,8 أشهر في 30 حزيران/يونيه 2022، وكان أطول متوسط عمر (10 أشهر) في عام 2015. ووفقاً لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، ازداد عدد القضايا زيادة كبيرة من 133 قضية في عام 2015 إلى 279 قضية في عام 2021 وإلى 371 قضية في 30 حزيران/يونيه 2022 (انظر الشكل الخامس).

(4) ووفقاً للفقرة 1-3-1 من دليل التحقيقات الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تصنف قضايا سوء السلوك في فئتين عريضتين وفقاً للخطورة النسبية للمخالفة والمخاطرة التي تتعرض لها المنظمة.

الشكل الخامس

الاتجاهات في عدد القضايا والشيخوخة والإنجاز، 2015-2022 (في 30 حزيران/يونيه 2022)



69 - تلاحظ اللجنة أن عدد القضايا ازداد ثلاثة أضعاف تقريباً من 133 قضية في عام 2015 إلى 371 قضية في حزيران/يونيه 2022، ومع ذلك فإن عدد الموظفين خلال فترة ثماني سنوات لم يزد إلا بمقدار 10 وظائف فقط، من 98 وظيفة إلى 108 وظائف. وخلال تلك الفترة، أخذت مؤشرات الأداء الرئيسية الأخرى (تقدم القضايا في العمر ومتوسط طول كل قضية) في الانخفاض، وإن كان الانخفاض أبطأ مما كانت اللجنة ترغب فيه. وهذا أمر جدير بالثناء بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في عدد القضايا والزيادة الطفيفة في عدد الموظفين. بيد أن اللجنة تشعر بالقلق إزاء الضغط الواقع على المحققين لإدارة عدد متزايد باستمرار من القضايا. ودون المساس بنتائج الاستعراض الجاري للتقييم الخارجي، وعلى الرغم من ارتفاع معدل الشغور، توصي اللجنة بأن يستعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية احتياجات شعبة التحقيقات من الموارد مقابل احتياجات أصحاب المصلحة فيها بغية وضع خطة لزيادة تخفيض متوسط الوقت اللازم لإنجاز التحقيقات وإدارة الإحالات.

دور مكتب خدمات الرقابة الداخلية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك عمله بشأن المبادرات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة

70 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تابعت اللجنة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقدم الذي يحرزه المكتب في تعميم خطة عام 2030 في جميع عملياته. وأبلغت اللجنة كجزء من عملية المتابعة التي تقوم بها بأن منهجية التخطيط للعمل السنوي القائمة على المخاطر التي يتبناها مكتب خدمات الرقابة الداخلية تتطلب من الأفرقة تحديد الفرص المتاحة في جميع المهام من أجل تعميم تقييم المسائل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضاً أن خمس عمليات مراجعة للحسابات أجريت مؤخراً ركزت على أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك: (أ) مراجعة أنشطة مكتب الأمم المتحدة للشركات دعماً لأهداف التنمية المستدامة (2019/2022)؛ (ب) ومراجعة حسابات أمانة الصندوق المشترك من أجل

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (077/2021)؛ (ج) ومراجعة إدماج أهداف التنمية المستدامة والتصدي لجائحة كوفيد-19 في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا (048/2021)؛ (د) ومراجعة تمويل الأنشطة الإنمائية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (037/2021)؛ (هـ) ومراجعة حسابات أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض (051/2021).

71 - وأبلغت اللجنة أيضا بأن شعبة التفتيش والتقييم أجرت مؤخرا تقييمات للجان الإقليمية، انصب التركيز فيها على خطة عام 2030، التي تتناول مختلف أهداف التنمية المستدامة. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك إلى أن التقييم المواضيعي لمساهمة الأمانة العامة في أهداف التنمية المستدامة سيكتمل أيضا في عام 2022.

72 - علاوة على ذلك، ناقش المشاركون في الاجتماع السادس لممثلي لجان الرقابة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمبادرات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. وأبلغ المشاركون أيضا بأن واضعي المعايير ذوي الصلة بدأوا في معالجة مسألة تقديم تقارير عن الاستدامة. فعلى سبيل المثال، لاحظ اتحاد المحاسبين الدولي أن الطلب العالمي المتزايد على الاستدامة في المجتمع قد غذى الطلب على إعداد تقارير أفضل. ويقترح مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أيضا الكشف في البيانات المالية عن المعلومات غير المالية المتعلقة بالنقد المحرز نحو معالجة الأسباب الرئيسية لتغير المناخ. ولوحظ أن النهج المتعلقة بالتقارير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة آخذة في الظهور في جميع أنحاء العالم، وأن الأمم المتحدة قد ترغب في رصد هذه التطورات.

73 - وطلبت اللجنة معلومات من مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن آرائه فيما يتعلق بالمبادرات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في الأمانة العامة، وأبلغت بأن الأولوية البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة ليست واحدة من الأولويات الاستراتيجية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية فحسب، بل إنها تبرز أيضا في مجالات التركيز الاستراتيجية والمخاطر الجسيمة للأمن العام. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك أنه أدمج المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في التخطيط العام للبرامج والأعمال في المكتب وفي تخطيط المهام الفردية وتحديد نطاقها.

74 - وأبلغت اللجنة كذلك بأن التقرير الأخير للأمين العام (A/75/982)، الذي رحبت به الجمعية العامة في قرارها 6/76، حدد الإجراءات الرامية إلى التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

75 - وترحب اللجنة بالجهد الذي تبذله المنظمة بوجه عام، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية بوجه خاص، لمعالجة المسائل المرتبطة بتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة وما يرتبط بها من مبادرات بيئية واجتماعية ومتعلقة بالحوكمة.

دال - تقديم التقارير المالية

76 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت اللجنة مناقشات مع مجلس مراجعي الحسابات، ووكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، والمراقب المالي بشأن مسائل تتعلق بتقديم التقارير المالية. ومن بين المسائل التي نوقشت ما يلي:

(أ) بيان الرقابة الداخلية؛

(ب) حالة خطة الحد من المخاطر للإدارة الخارجة عن الميزانية والشركاء المنفذين؛

(ج) التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛

(د) المسائل والاتجاهات المبينة بوضوح في البيانات المالية للمنظمة وفي تقارير مجلس مراجعي الحسابات.

بيان عن الرقابة الداخلية

77 - فيما يتعلق بالبيان عن الرقابة الداخلية، لا تزال اللجنة تتلقى معلومات مستكملة من الإدارة بصورة منتظمة. ووفقاً لما ذكرته الإدارة، يمثل تعزيز إطار الرقابة الداخلية على نطاق الأمانة العامة عنصر تمكين أساسياً لتنفيذ مبادرة الأمين العام للإصلاح الإداري، لا سيما في ظل التغيير الكبير في نموذج عمل الأمانة العامة المستمد من إطار تفويض السلطة. وعلى النحو المشار إليه في التقارير السابقة للجنة، يشكّل البيان عن الرقابة الداخلية وثيقة من وثائق المساءلة العامة تصف فعالية الضوابط الرقابية الداخلية في المنظمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أبلغت اللجنة بأن الأمين العام وقّع مؤخراً البيان الثاني عن الرقابة الداخلية بهدف توفير ضمانات معقولة للدول الأعضاء بشأن فعالية وكفاءة تنفيذ الأنشطة المقررة، وموثوقية التقارير المالية والامتثال للإطار التنظيمي.

78 - وأعربت اللجنة، في الفقرة 78 من تقريرها السابق (A/76/270)، عن اعتزامها المتابعة مع الإدارة فيما يتعلق باستبيان التقييم وخطة المعالجة. وواصلت اللجنة اجتماعاتها مع أصحاب المصلحة ولاحظت أن أحد الشواغل التي أثّرت هو الطول المفرط للاستبيان، مما يجازف بتحويل البيان عن عملية الرقابة الداخلية إلى مجرد ممارسة ورقية. وأبلغت اللجنة بأن الإدارة أدخلت منذ ذلك الحين بعض التحسينات، بما في ذلك: (أ) جمع خبراء فنيين للبت في المسائل الرئيسية؛ (ب) وتحليل التعليقات وردود الفعل الواردة بشأن العملية السابقة؛ (ج) واستعراض عدد من الأسئلة المتعلقة بالضوابط الرئيسية لاستهداف المخاطر الرئيسية؛ (د) والنظر في توصيات الفريق الاستشاري المعني بالرقابة الداخلية؛ (هـ) ودمج مؤشرات الأداء الرئيسية.

79 - ونتيجة لعملية الاستعراض المتعددة الخطوات هذه، أشارت الإدارة إلى تعميم استبيان منقح للتقييم الذاتي، يتضمن أسئلة عددها أقل بنسبة 30 في المائة ويركز على الضوابط الأساسية، ويشمل 45 مؤشراً رئيسياً للأداء. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن رؤساء الكيانات وقعوا على بيان تأكيد يتضمن خطاً للإصلاح، وأنه تم تبسيط الصلة بين الإدارة المركزية للمخاطر والبيان عن الرقابة الداخلية، وأنه يجري إحراز تقدم نحو تنفيذ بيان إلكتروني بشأن منصة الرقابة الداخلية.

80 - وأجرت اللجنة أيضاً مناقشات مع الفريق الاستشاري المعني بالرقابة الداخلية، نوقشت فيها المسائل المتصلة بحالة البيان عن الرقابة الداخلية. وعلى وجه التحديد، التمسّت اللجنة من الفريق آراءه بشأن حالة البيان عن عملية الرقابة الداخلية ومستقبله.

81 - ولا تزال اللجنة تدرك أن البيان عن الرقابة الداخلية يمر بعملية إنضاج. ومع ذلك، تعتقد اللجنة أنه تم إحراز تقدم معقول حتى الآن. ولكي يكون البيان عن الرقابة الداخلية أداة إدارية مفيدة، ترى اللجنة أنه يجب أن يكون هناك جهد متضافر من كبار المديرين لإعرا ب عن قيمة العملية وأهمية الرد الدؤوب على الاستبيان. وتثني اللجنة على الإدارة لطلبها من رؤساء الكيانات التوقيع على بيانات ضمان لأن ذلك يعزز الحاجة إلى تقديم تقييمات دقيقة. وستواصل اللجنة رصد البيان عن عملية الرقابة الداخلية أثناء مرحلة نضوجه.

الغش والغش المفترض

82 - فيما يتعلق بقضايا الغش والغش المفترض، قدمت الإدارة موجزا لتلك القضايا خلال فترة ثلاث سنوات (انظر الجدول 4). وكما هو مبين في الجدول 4، طرأ انخفاض على عدد قضايا الغش المبلغ عنها (13) في عام 2021 مقارنة بعام 2020 (20)، في حين انخفض عدد قضايا الغش المفترض من 91 إلى 79 قضية. وأشارت الإدارة إلى الفقرة 81 من التقرير السابق للجنة (A/76/270)، واتفقت مع مجلس مراجعي الحسابات على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتحسين عملية الإبلاغ عن الغش، بما في ذلك قيام هيئات التحقيق المعنية بالبت في اثنتين وثلاثين قضية لا تزال قيد التحقيق. ووفقا لمجلس مراجعي الحسابات، تعمل الكيانات باستمرار على تحسين عملية إبلاغ مكتب المراقب المالي عن قضايا الغش والغش المفترض.

الجدول 4

الغش والغش المفترض، 2017-2021

الغش المفترض		الغش		
المبلغ التقديري (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	عدد القضايا	المبلغ التقديري (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	عدد القضايا	
11,19	79	0,12	13	2021
32,3	91	0,2	20	2020
6,1	134	0,3	13	2019
2,9	26	3,6	6	2018
44,4	62	0,5	4	2017

83 - وتشير اللجنة إلى تحسن التنسيق في الإبلاغ عن قضايا الغش والغش المفترض. وستواصل اللجنة رصد هذا الاتجاه في دوراتها المقبلة.

84 - وأفيد في الفقرة 80 من تقريرها السابق (A/76/270) بأن 32 قضية من قضايا الغش المفترض ظلت قيد التحقيق لأكثر من سنتين. وبناء على ذلك، دعت اللجنة الإدارة إلى معالجة التحقيق في القضايا المتعلقة.

85 - وتابعت اللجنة مع الإدارة قضايا الغش المفترض المبلغ عنها في الأعوام 2018 و 2019 و 2020. وفيما يتعلق بقضايا الغش المفترض الست والعشرين المبلغ عنها في عام 2018، تم تأكيد 16 قضية غش، وأغلقت ملفات 10 قضايا دون إثبات الغش. وبالنسبة لعام 2019، من أصل 134 قضية غش مفترض، أثبتت 27 قضية على أنها غش، وأغلقت ملفات 75 قضية ولا تزال 32 قضية قيد التحقيق. وفيما يتعلق بعام 2020، من أصل 91 قضية أبلغ عنها، تم الإبلاغ عن 14 قضية غش، وأغلقت ملفات 29 قضية، ولا تزال 48 قضية قيد التحقيق.

86 - وتعتقد اللجنة أن التحقيق الفوري في هذه القضايا هو أحد السبل للحد من الإفلات من العقاب وزيادة المساءلة.

التزامات نهاية الخدمة

87 - فيما يتعلق بالتزامات نهاية الخدمة، تذكر اللجنة بتعليقاتها وتوصياتها السابقة (انظر A/63/328 و A/69/304)، والتي أهابت فيها اللجنة بالجمعية العامة أن تثبت فيما إذا كان سيجري تمويل الالتزامات، وكيفية ذلك، وإلى أي مدى. وعلاوة على ذلك، واصلت الإدارة، خلال المناقشات التي أجرتها اللجنة مع شتى المكاتب، اعتبار مسألة الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين شاغلاً رئيسياً، ولا سيما التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

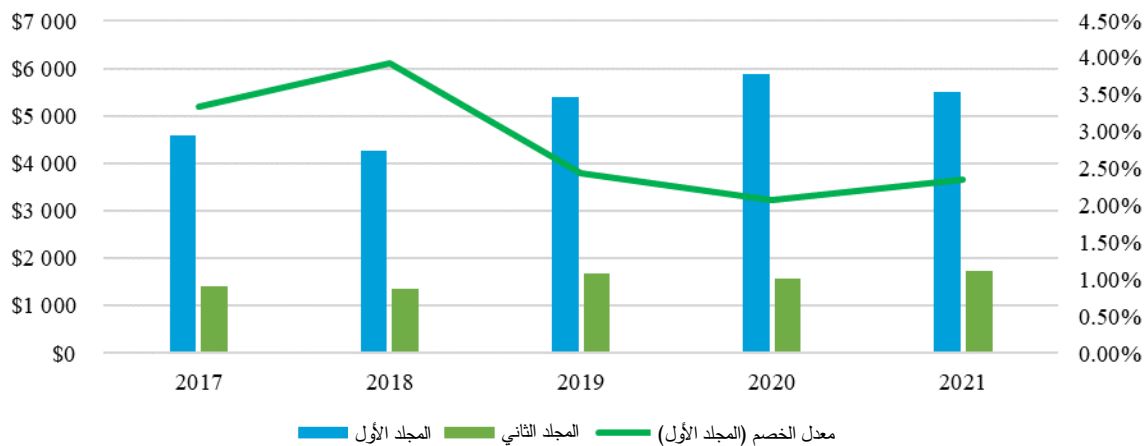
88 - ووفقاً لما ذكره مجلس مراجعي الحسابات (A/77/240، الجدول 4)، انخفضت التزامات الأمم المتحدة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (المجلد الأول) من 5,89 بليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى 5,50 بليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 6,57 في المائة مقارنة بالسنة السابقة. أما بالنسبة لعمليات حفظ السلام (المجلد الثاني)، فبلغت التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة 1,73 بليون دولار حتى 30 حزيران/يونيه 2021، وهو ارتفاع من مبلغ 1,58 بليون دولار في السنة السابقة، مما يمثل زيادة بنسبة 10,2 في المائة (انظر الشكل السادس). وشهد المجلدان معاً انخفاضاً نسبته 3,1 في المائة مقارنة بالسنة السابقة.

89 - وتلقت اللجنة أيضاً إحاطة من الإدارة تتعلق بالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وأشارت الإدارة إلى أن السنة المالية 2021 قد أتاحت إجراء مزيد من التحسينات في تقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، مثل إثراء بيانات التعداد بفترة التسجيل في التأمين، وتحديث نسب تخصيص التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين المتقاعدين.

الشكل السادس

التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، 2017-2021

(بـدولارات الولايات المتحدة)

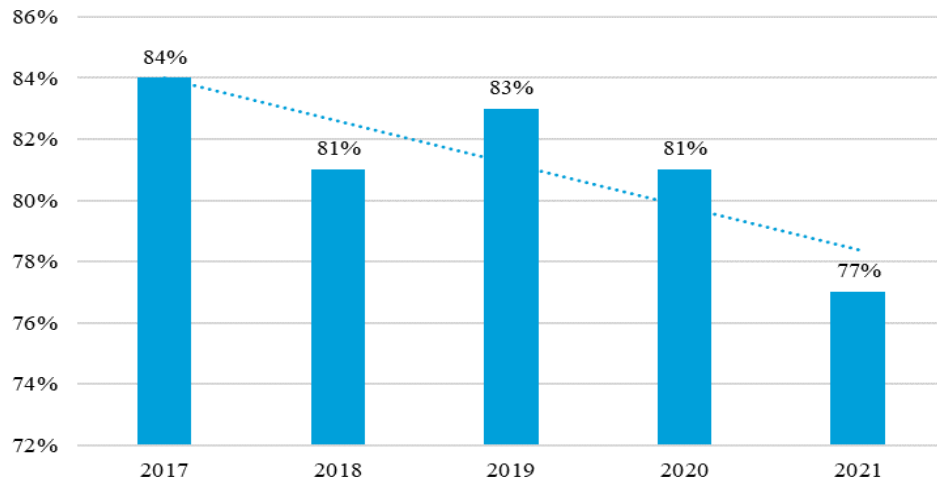


90 - ونظرت اللجنة أيضاً في الاتجاهات في التزامات الموظفين كنسبة مئوية من مجموع الالتزامات على النحو المشار إليه في التقارير الموجزة لمجلس مراجعي الحسابات عن السنوات الخمس الماضية. وعلى الرغم من أن التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لا تزال مرتفعة (أكثر من 5 بلايين دولار بالنسبة

للمجلد الأول)، فإن الاتجاه في التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة كنسبة مئوية من مجموع الالتزامات يشهد انخفاضاً (انظر الشكل السابع). واستفسرت اللجنة من الإدارة عن أسباب هذا الاتجاه وأبلغت بأن ذلك يرجع إلى زيادة الالتزامات الأخرى خلال الفترة الزمنية. فعلى سبيل المثال، في عام 2021، في حين انخفضت الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين بنسبة 4 في المائة، زادت الالتزامات الأخرى بنسبة 24 في المائة.

الشكل السابع

الاتجاهات في الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين كنسبة مئوية من مجموع الالتزامات للمجلد الأول، 2017-2021



91 - وأبلغت اللجنة في تقريرها السابق أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في قرارها [279/73](#) بآ أن يواصل استكشاف الخيارات المتاحة لتحسين الكفاءة واحتواء التكاليف، بما في ذلك الالتزامات المرتبطة بالموظفين الحاليين والذين يعينون مستقبلاً، بغية تقليل نفقات المنظمة المتصلة بخطط التأمين الصحي والتزاماتها المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. بيد أن اللجنة أبلغت بأن الجمعية العامة لم تتوصل إلى موقف بشأن هذه المسألة.

92 - وتلاحظ اللجنة الاتجاه التنازلي للالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة كنسبة مئوية من مجموع الالتزامات. وتعتقد اللجنة أن هذا الاتجاه ينبغي ألا يخفي حقيقة أن التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تظل خطراً كبيراً، وترى أن الجمعية العامة قد ترغب في إعادة النظر في هذه المسألة في دوراتها المقبلة.

هاء - التنسيق بين الهيئات الرقابية التابعة للأمم المتحدة

93 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة مع الهيئات الرقابية الأخرى، مثل وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات، وذلك بالإضافة إلى الاجتماعات المقرر أن تعقدها اللجنة بانتظام مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأتاح الحوار إمكانية تبادل وجهات النظر بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك، وأتاح فرصة مفيدة للتعاون بين الهيئات الرقابية التابعة للأمم المتحدة.

94 - وطلبت اللجنة من الهيئات الرقابية الثلاث تقديم تعليقات، فأبرزت كل واحدة منها في تعليقاتها أهمية آليات التنسيق القائمة، بما في ذلك قيام كل هيئة بإطلاع الهيئتين الأخريين على برنامج عملها. وفي اجتماعات منفصلة مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، أشارت اللجنة إلى العلاقة الإيجابية التي تعززت بعقد اجتماعات تنسيقية ثلاثية بين الهيئات الرقابية وتبادل خطط عمل كل منها تقاديا للازدواجية. وترى اللجنة أن هذا التنسيق يوفر إطاراً قيمياً لإتاحة المزيد من فرص التعاون.

95 - ولا تزال اللجنة ترى أدلة على التنسيق بين الهيئات الرقابية، كما يتضح من قيام هذه الهيئات بالإحالة المرجعية إلى عمل بعضها البعض.

96 - وعلاوة على ذلك، استضافت اللجنة في كانون الأول/ديسمبر 2021 اجتماعاً سادساً لممثلي لجان الرقابة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وحضر الاجتماع ما مجموعه 38 ممثلاً عن 23 لجنة من لجان الرقابة التابعة لمنظمات ضمن إطار الأمانة العامة، والصناديق والبرامج، والوكالات المتخصصة.

97 - وخلال الاجتماع، استؤنفت المناقشات، على أساس الاجتماعات السابقة، بشأن التحديات المشتركة والممارسات الجيدة المحتمل تحديدها في عمل وتصرفات لجان الرقابة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وركز المشاركون على ما يلي: (أ) مبادرة مكعب البيانات وأهميتها في دعم خطة الأمين العام من أجل إحداث تحول قائم على البيانات في منظومة الأمم المتحدة؛ (ب) استعراضات وحدة التفتيش المشتركة بشأن الأمن السيبراني، ووظيفة الأخلاقيات، واستمرارية العمل، والشركاء المنفذين؛ (ج) اتساق وممارسات الأمانات التنفيذية الداعمة للجان الرقابة؛ (د) حالة رأس المال البشري في منظومة الأمم المتحدة والقوة العاملة المقبلة؛ (هـ) دور الهيئات الرقابية فيما يتعلق بالمبادرة البيئية والاجتماعية والإدارية كعنصر من عناصر خطة عام 2030.

98 - وبعد اختتام الاجتماع، اتفق المشاركون على إبلاغ الأمين العام بالشواغل المحددة أعلاه، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وكان الأمين العام قد سلط الضوء في رسالته على التقدم الذي أحرزته المنظمات في هذا الصدد.

واو - التعاون والتواصل

99 - تُفيد اللجنة بأنها حظيت بتعاون جيد، أثناء اضطلاعها بمسؤولياتها، من قبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية وموظفي الإدارة في الأمانة العامة، بما في ذلك إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وأُتيحت للجنة إمكانية الاتصال على النحو المناسب بالموظفين والاطلاع على الوثائق والمعلومات التي احتاجت إليها للقيام بعملها. ويسُرُّ اللجنة أن تفيد بأنها تواصل العمل عن كثب مع وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات. وتتطلع اللجنة إلى استمرار التعاون مع الكيانات التي تتفاعل معها بغية الاضطلاع بمسؤولياتها في حين وقتها، على النحو المنصوص عليه في اختصاصاتها.

رابعا - الاستنتاج

100 - تقدم اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، في سياق اختصاصاتها، الملاحظات والتعليقات والتوصيات المذكورة أعلاه بالصيغة التي وردت في الفقرات 15 و 19 و 22 و 25 و 32 و 34 و 39 و 42 و 44 و 47 و 48 و 51 و 56 و 59 و 61 و 66 و 69 و 75 و 81 و 83 و 86 و 92 و 95 كي تنظر فيها الجمعية العامة.